المرأة ومنذ عصور قديمة شاركت الرجل بمحنه وأفراحه، فهي الأم والأخت والزوجة والحبيبة، الأم التي خصها الحديث النبوي الشريف بقوله "الجنة تحت أقدام الأمهات"، وقال عنها الشاعر: "الأم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعبا طيب الأعراق"،والحبيبة التي قال عنها شاعرنا القديم"وأحبها وتحبني ...ويحب ناقتها بعيري"، اليوم وفي عيدها لسان حال المرأة العراقية بالتحديد يقول ما قاله المتنبي"عيد بأية حال عدت يا عيد..."، فالحريات التي كفلها الدستور لها صودرت من قبل منفذيها، كما صادر الإرهاب زوجها او ولدها أو أباها ، أعداد الأرامل في تزايد، العوانس تملأ البيوت بعد أن عزف الشباب عن الزواج بسبب غياب فرص العمل.

□ بغداد/ إيناس طارق.. عدسة/ محمود رؤوف

مع تزايد المطالبات بإنصافها توجّه مقصود لتهميشها

عيد النساء العالمي ثمنه حرق ٧٢ امرأة!

حكاية العيد

من الغريب أن يولد العيد من رحم فاجعة إنسانية كانت ضحيتها المرأة، وقصص عيد المرأة تمثل حادثة تاريخية مشهورة كانت ضحيتها وبطلتها المرأة، البحث عن الحرية، هذه المرة حدث في مصنع للنسيج بمدينة نيويورك عام ١٩٠٩ وبالتحديد في الثامن من آذار، حيث أحرق بالكامل مع العاملات اللواتي قمن بإضراب يعد الأول من نوعه تاريخيا، طالبن فيه رئيس المصنع بتنفيذ مطالبهن البسيطة، وأهمها تحسين أجورهن ، ولم يكتف رئيس المصنع الجشع برفض تلك المطالب،بل قام بجريمة بشعة يندى لها جبين الإنسانية ، حيث قام بإضرام النار في موقع الإضراب مما أدى الى حرق ٧٢ امرأة من المضربات .

وبعد عام تقريبا من الجريمة البشعة، قررت الأمم المتحدة دعوة العديد من النساء الناشطات عالميا إلى اجتماع دولي، حيث عقد في كوبنهاجن بالدنمارك. وأهم القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع هو اعتبار الثامن من شهر آذار، من كل عام عيداً لجميع نساء العالم لكنه لم يقرّ رسميا داخل أروقة الأمم المتحدة.

ومنذ ذلك اليوم والدول العربية تحتفل بهذا اليوم كـ(عيد للمرأة)، على المستوى الرسمي والشعبي. وتستذكر فيه الإنجازات العظيمة التي تقوم بها المرأة من إدارة الأسرة إلى تربية الأولاد، إضافة إلى الإنجازات الوطنية سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع.

أول منظمة نسوية عراقية

ومع أن التاريخ يشير الى ان أولى المنظمات النسوية في العراق تشكلت عام (١٩٢٤) إلا أنها ما زالت تناضل حتى الآن من اجل إحقاق حقوقها وطموحاتها المغيبة، وخلال العقود الماضية قدمت المرأة العراقية تضحيات كبيرة بسبب الأزمات والحروب والنكبات التي عاشها ويعيشها العراق منذ عقود طويلة، ثم يأتي عام التغيير وبدلا من تحسن الأوضاع، شهد البلد العديد من اعمال العنف والإرهاب الذي ادى الى فقدان الآلاف من الرجال من الأزواج والآباء والأبناء والإخوان، والتي انعكست على وضع المرأة في المجتمع.

البحث عن الفرج هنا

البحث عن الفرج هناك

العراقية بحاجة إلى جهود كبيرة تجعلها تعيش مثل بقية نساء العالم بحرية وكرامة ومن حقها أن تعتلي خشبات المسارح لتتسلم درع التضحية والقوة والصبر وتحمل المآسي ومعاناة سنوات حرمان حروب لم تنته إلى وقتنا هذا ، وعلى الرغم من التشاؤم الذي يلف الأوساط النسائية في ظل هيمنة الرجال، تتطلع المرأة بنظرة تفاؤلية مستقبلية عسى أن ينصفها السياسيون بعد أن ظلمتها وزيرتها الموقرة بتصريحات أعادت أمنياتها الى ما قبل التاريخ على اقل تعبير .

معاناة المرأة العراقية

الواقع يشير إلى معاناة ونضال المرأة العراقية خلال العقود الماضية نضالاً حافلاً بالعمل الدؤوب والنشط في سبيل تحقيق مطالبها ورفع المظالم التي تتعرض لها ، وعلى مختلف الصعد طوال تاريخ العراق الماضي والحديث.

الثامن من آذار، هو اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ ليكون عيداً سنوياً للمرأة في العالم كله. لقد ، اضطهدت المرأة عبر العصور بسبب المجتمعات الذكورية التي كانت مهيمنة على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، واستطاعت عبر سلسلة من النضالات، من انتزاع قسما من حقوقها في عدد من الدول، بل وتحقيقها كلها في دول اخرى كالدول الاوروبي،اما المرأة العراقية فقد عانت دهراً طويلاً وهي مستلبة الحقوق، في ظل القوانين المدنية، الى جانب الاضطهاد المبرمج ضدها ومايزال.

لقد كانت المرأة العراقية لفترة طويلة، تعاني من التسلط الذكوري في المجتمع، وتعرضت الكثير من النساء العراقيات للوفاة أثناء حالات الولادة بسبب قلة الرعاية الصحية، والجهل حيث كانت الأمية متفشية وشروط الصحة والرعاية شبه مفقودة، وكانت حياتها مسخرة للحمل والولادة وخدمة الزوج والأولاد وكان قرارها وتفكيرها المستقل، يعتبر جريمة بحق الدين والمجتمع.

مشاركتها التظاهرات

وعلى الرغم من التشكيلات الوزارية الأخيرة التي همشت دور المرأة العراقية، والتي عكست ما في داخل الساسة من ترسبات، لم تتوان المرأة العراقية في إبراز دورها الذي تجسد في مشاركتها الشباب العراقي في المسيرات والتظاهرات التي يشهدها العراق هذه الفترة.

منظمات المجتمع المدني

وتشير الناشطة في مجال حقوق الإنسان ورئيسة منظمة الأمل هناء أدور في تصريح لـ(المدى) الى أن "مشاكل المرأة العراقية يصعب حلها وتحتاج الى استراتيجيات وقوانين ثابتة ومدروسة للتطبيق ويصعب حل الكثير من مشاكل المرأة فهناك مشاكل كبيرة يصعب حلها خلال سنوات قليلة منها مشاكل حرمانها من التعليم والسفر والوظيفة والكثير من الأمور الأخرى منها استخدام العنف إضافة الى مشاكل الترمل والعنوسة والطلاق وتعدد الزوجات والاغتصاب والعنف الأسري والبطالة والفقر" .

هناء أدور

لولا الكوتا لما سمع صوتنا

وبحسب آخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاءات التابع لوزارة التخطيط العراقية أظهرت أن نسبة النساء غير المتعلمات وصلت إلى ٣٢،٣٪ حتى عمر ١٠ سنوات بسبب التسرب من المدارس، فإن عدد حالات الطلاق الحقيقية تجاوز الأعداد الرسمية بكثير بعد انتشار ظاهرة الطلاق خارج المحاكم، ولا تزال نسبته في تزايد مع بقاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عالقة من دون حل.

بينما أوضحت النائبة أزهار الشيخلي في حديثها لـ(المدى)" أن دور المرأة السياسي للأسف غائب جدا وليست قادرة على مواجهة سلطة المجتمع الذكوري الذي بدوره ينعكس على الحياة السياسية في البلاد وتضيف الشيخلي : إن التحديات التي تواجهها المرأة العراقية جزء من المشاكل الأساسية التي واجهها المواطن العراقي في الجانب الأمني والخدمات والبطالة والفقر، موضحة انه لولا وجود الدستور الذي كفل الكوتا النسائية لما شهدنا وجود هذا العدد من النائبات في البرلمان" .

نزيهة الدليمي

أزهار الشيخلي

وزارة ضد المرأة العراقية

الناشطة نسرين محمد عضو في منظمة المرأة اليوم أوضحت " أن وزارة المرأة غير قادرة على مواجهة المشاكل التي تعانيها المرأة العراقية ومنها تصريح وزيرة المرأة التي تحدثت بكل صراحة أنها ضد المساواة لأن المرأة سوف تخسر الكثير عند مساواتها بالرجل، وإن عقلية فرض دونية المرأة بالقوانين والإجراءات والملبس والدين والإعلام الرسمي تعكس نهجا تكبّرياً استعلائياً يلغي كل مظاهر المساواة في المجتمع، مبينة بان هذا الامر يتجه إلى خلق الحواجز بين الجنسين ،هذه الأمور تزيد من حرية المرأة وتحقيق ذاتها وتطلعها ورغبتها في تحقيق مستوى اجتماعي واقتصادي جيد فإذا كانت وزيرة المرأة العراقية تقول مثل هذا الكلام فأي تطور ورقي سوف تحصده المرأة العراقية مستقبلاً".

وقالت نسرين "إن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع ، و قضيتها لا يمكن فصلها عن قضية الشعب "، وتضيف ان "على النساء العراقيات وعلى كافة المستويات ان يتحدن في القضايا التي تخصهن ومن ثم الضغط السلمي والمتوالي على السياسيين من اجل إقرار حقوقها دستوريا وقانونيا ،إذ يجب على منظمات المجتمع أن تقوم بالنهوض بحقوق المرأة ومطالبها الأساسية وان تكون الصوت المنادي برأيها"، حسب رأي الناشطة النسوية.

منظمات مجتمع مدني: مشاكل المرأة العراقية يصعب حلها وتحتاج إلى استراتيجيات وقوانين ثابتة ومدروسة للتطبيق

برلمانيات: لولا وجود الكوتا النسائية لما شهدنا وجود هذا العدد من النائبات

إحصائيات وزارة التخطيط : نسبة النساء غير المتعلمات وصلت إلى ٣٢,٣% حتى عمر ١٠ سنوات

انجازات السنوات الماضية

من جانبها أوضحت النائبة ميسون الدملوجي" أن المرأة العراقية حققت خلال السنوات الماضية انجازا كبيرا بوقف قرار مجلس الحكم ١٣٧، الذي أراد إلغاء الفقرة ٤١ من قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ١٩٥٧، التي تتعلق بموضوع الزواج والإرث والطلاق، الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية، إذ أخذ هذا القانون ما هو لصالح الأسرة العراقية من كل المذاهب"، وتصف الدملوجي المرأة"بان لها حضورا جيدا في البرلمان ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والبلدية وهي تستطيع استثمار هذا الوجود لصالح المرأة العراقية وبما يخدم نهضتها ورقيها".

ميسون الدملوجي

ينار محمد

فيما دعت منظمة تحرير المرأة في العراق إلى حل وزارة المرأة، حيث قالت ينار محمد رئيسة المنظمة "الكثير من النساء في مجتمعاتنا في كثير من الاحيان لا يقدرن على التعبير عن آرائهن ومشاكلهن" مشيرة إلى أن " دورا كبيرا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني العراقية إذ يجب على هذه المنظمات أن تقوم بالنهوض بحقوق المرأة ومطالبها الأساسية.

إنصاف الإنسانية

لم تلق المرأة العراقية إنصافاً لإنسانيتها سوى لفترة قصيرة إبان حكم الزعيم عبد الكريم قاسم(١٩٥٨ــ١٩٦٣) في ظل قانون الأحوال المدنية المستحدث آنذاك وتعد الراحلة نزيهة الدليمي أول وزيرة في الشرق الأوسط حيث تسنمت وزارة البلديات عام ١٩٥٩، وتم إلغاء ذلك القانون بعد مقتل الزعيم عبد الكريم قاسم على يد الانقلابيين في شباط الأسود عام ١٩٦٣، ومنذ ذلك التاريخ، والمرأة في العراق تدفع ضريبة باهظة من روحها وعواطفها وجسدها وعقلها واستقرارها، وفقدانها الزوج والأخ والابن في حروب النظام المقبور والداخلية والخارجية.

ولم تتوقف المرأة العراقية، عن النضال والتصدي للتعسف والظلم، رغم أنهيار الدم والمقابر الجماعية، ورغم إهدار دمها من قبل ذويها وأفراد عائلتها، بحجة الدفاع عن الشرف ودون أي عقاب أو قانون، ففي عام ١٩٩١ أصدر النظام المقبور(قرار مجلس قيادة الثورة المنحل)، تعديلا لقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ أباح فيه قتل المرأة من قبل ذويها، أو أي فرد من عائلتها بجريمة ارتكاب الزنا، ودون أي عقاب جنائي، بل جاء مخففاً، وهذا مثال صارخ للقوانين والإجراءات الوحشية، وغير الإنسانية لذلك النظام الفاشي ضد المرأة.

كفاح المرأة

لقد أثقلت الحرب العراقية – الإيرانية، كاهل المرأة العراقية، فكانت هي التي تؤمن لقمة العيش لأسرتها، حيث الأب أو الأخ أو الزوج غائب في جبهات القتال، أو شهيد، أو مفقود.

الحقيقة أن ما أقر في كوبنهاجن كان قليلا في حق المرأة، لأنها عماد الأسرة والمجتمع. وبرغم جهودها الحقيقية والمتواصلة على أرض الواقع، إلا أن العالم غير آبه بها. ويعدها ضعيفة ويضاعف من استغلالها، فهناك ألف ومئتي مليون امرأة فقط حصلن على عمل مقابل ثلاثة آلاف مليون عامل، أي ٤٠٪ من عدد العاملين الذكور. هذا يعني أن ٦٠٪ من النساء عاطلات عن العمل، مما يجعلهن فقيرات تمتد أيديهن إلى العوز، فإذا كان العدد الإجمالي لسكان العالم ٦ مليارات فإن ٣ مليارات امرأة على حافة الفقر الآن!

ولكن بالرغم من ذلك فإن هناك تفاؤلا مؤجلا تنتظره المرأة في العراق ولعله يلوح في الأفق في عيد ما من أعيادها، حتى بعد تعثر العملية السياسية في بلادنا، نحن بحاجة إلى قادة سياسيين يرسمون طريق البلاد لبناء دولة ديمقراطية مستقلة، يستند الحكم فيها إلى مفهوم المواطنة والحرية والمساواة،وضرورة وضع استراتيجيات وخطط حكومية ونيابية من اجل رعاية حقوق المراة وضمان حريتها في المقام الأول لتكون مستقلة في خياراتها على مستوى العمل أو الزواج او السفر وغيرها من حقوقها المستلبة.